



Contents lists available at Academic Scientific Journal
<http://www.iasj.net>

Journal of Historical and Cultural Studies

ISSN:2023- 1116



Statement Awad deleted in grammar and syntax

Dr.Abdelkareem Abdel Ahmed * University of Tikrit / Faculty of Education for Human Sciences

Article info.

Article history:

- Received 13/3/2016
- Accepted 5/4/2016
- Available online :16/3/2019

Keywords:

- Substitution
- omission
- morphology

Abstract:

Substitution means to put a letter in place of another one without necessarily to be in the place of omitted letter . substitution and omission are almost correlated phenomena . it happens when omitted morphological construction or syntactical structure were associated with substitution in order to fill what occur from the omission .

The study under the title explanation to substitution of omission in syntax and morphology . tries to concern with the following:

- 1: introduction definitions of substitution and omission terminologically and linguistically . the purpose of substitution .
 - 2: section one explaining omission substitute in syntax .
 - 3: section two: explaining omission substitute in morphology .
- The study ends with the conclusion .

* E- mail: alayubicenter@yahoo.com

بيان عوض المحذوف في النحو والصرف

جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

د. عبدالكريم عبد أحمد

معلومات البحث	الخلاصة:
تواريخ البحث: - الاستلام: 2016/3/13 - القبول: 2016/4/5 - النشر المباشر: 2019/3/16	<p>العوض هو وضع حركة أو حرف أو كلمة مكان شيء آخر حذف من جزء الكلمة أو الجملة من غير أن يكون موضعه في مكان المحذوف، فالعوض والحذف ظاهرتان تكاد أن تكونا متلازمتين، فغالبا ما يحدث حذف في البنية الصرفية أو في التركيب النحوي يرافقه عوضٌ لسد ما حصل من حذف فيهما، وقد حاولت دراسة مثل هذا في بحث بعنوان: بيان عوض المحذوف في النحو والصرف، وجاءت دراسته على النحو الآتي:</p> <p>1- التمهيد: عرّفت فيه العوض والحذف لغة واصطلاحا، وبيّنت فيه أغراض العوض وأسباب الحذف .</p> <p>2- البحث الأول: بيان عوض المحذوف في النحو وجاء تحته أربعة مطالب .</p> <p>3- البحث الثاني: بيان عوض المحذوف في الصرف وتدرج تحته أربعة مطالب أيضا .</p> <p>وختمته بأهم النتائج التي توصلت إليها .</p>
الكلمات المفتاحية: - الاستبدال - الأهمال - علم التشكل المورفولوجيا	

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفصح العرب على مر الأيام والأزمان سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - الصادق الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين إلى يوم الدين، وبعد

فالعوض والحذف ظاهرتان تكاد أن تكونا متلازمتين فغالباً ما يحدث حذف في البنية أو التركيب، فيرافق هذا الحذف عوضٌ لسد ما حصل في المحذوف، وبعد أن اطلّعت على مجموعة من الألفاظ والتراكيب التي حصل فيها حذف وعوض حاولت أن أجمعها فوجدتها كافية لتكون فكرة بحث تحت عنوان (بيان عوض المحذوف في النحو والصرف)، وبعد جمع مادته ودراسة مسائله اقتضت طبيعة العمل أن يقسم على النحو الآتي:

التمهيد: بيّنت فيه مفهوم العوض والحذف، وبيان عوض المحذوف، وأغراض العوض، والأسباب التي أدّت للحذف .

المبحث الأول: درست فيه بيان عوض المحذوف في النحو، وجاء على أربعة مطالب:

الأول: بيان عوض المحذوف في حركات الإعراب والبناء .

الثاني: بيان عوض المحذوف في نواسخ الابتداء .

الثالث: بيان عوض المحذوف في الأفعال (حذف العامل) .

الرابع: بيان عوض المحذوف في حروف النداء .

المبحث الثاني: درست فيه بيان عوض المحذوف في الصرف، وجاء على أربعة مطالب أيضاً:

الأول: بيان عوض المحذوف في الأفعال .

الثاني: بيان عوض المحذوف في المصادر .

الثالث: بيان عوض المحذوف في التصغير .

الرابع: بيان عوض المحذوف في النسب والاشتقاق .

وقد اعتمدت على مصادر ومراجع يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولاً: كتب المعاجم: ومنها العين للفراهيدي (ت 170هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ)،

والصاحح للجوهري (ت 398هـ) .

ثانياً: كتب النحو: ومنها كتاب سيبويه (ت 180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت 285هـ)،

- أ -

والأصول لابن السراج (ت 316هـ) .

ثالثاً: كتب الصرف: ومنها الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ت 669هـ)، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت 672هـ)، وشرح الشافية للرضي (ت 686هـ) .
وفي ختام بحثي فأنا أقرُّ بأن جهدي هذا هو جهد المقل، ولا أدعي فيه الكمال إنما هذا ما فتح الله عليّ، وأسأله تعالى أن يوفقني فيه متقبلاً كل ما يتوجه إليه من نقد في تقويمه ليظهر بشكل أفضل مما هو عليه، هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه والتابعين.

- ب -

التمهيد: العوض والحذف مفهوم وأغراض

أولاً: مفهوم العوض والحذف لغة واصطلاحاً

العوض لغة: هو مصدر عاض يعوض، وجمعه أعواض، ويقال: عوّضه من هديته خيراً، واعتاضني فلان جاء طالباً للعوض، واستعاضني سألني العوض⁽¹⁾، وقد حدد ابن فارس (ت 395هـ) أصل دلالة العوض قائلاً: ((الْعَيْنُ وَالْوَاوُ وَالضَّادُ كَلِمَتَانِ صَحِيحَتَانِ، إِحْدَاهُمَا تَنَدُّ عَلَى بَدَلٍ لِلشَّيْءِ، وَالْأُخْرَى عَلَى زَمَانٍ))⁽²⁾ .

العوض اصطلاحاً: ((هو حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه من غير تقييد بموضوع الحذف))⁽³⁾، ومن خلال هذا التعريف يمكن التفريق بين العوض والبدل، فالبدل يكون بحذف الحرف ويقع في موضع المبدل منه بخلاف العوض فإنه يأتي في موضع المحذوف وفي غير موضعه فهو من باب العموم والخصوص، فكل عوض يكون بدلاً وليس العكس⁽⁴⁾ .

الحذف لغة: معنى الحذف في اللغة القطف والقطع والإسقاط، فحذف الشيء يعني قطعه وإسقاطه من طرفه كما يعمل الحجام في قطع الشعر⁽⁵⁾، قال الخليل (ت 170هـ): ((الْحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْءِ مِنَ الطَّرَفِ كَمَا يُحَذَفُ طَرَفُ ذَنْبِ الشَّاةِ))⁽⁶⁾ .

الحذف اصطلاحاً: هو ((إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها))⁽⁷⁾، ويختلف عن الاختصار فهما من باب العموم والخصوص أيضاً، فكل حذف اختصار وليس كل اختصار حذف⁽⁸⁾ .

ثانياً: بيان عوض المحذوف

أود أن أبين للقارئ العلاقة التي جاءت بين العوض والحذف في دراستنا، فلم تكن بينهما مقابلة نوعية من حيث الحذف والعوض، ومعنى هذا إنه لا يعني إذا حذف من الكلمة حركة أن يكون عوضها حركة أيضاً، أو إذا حذف حرف يأتي عوضه حرف بغض النظر عن موضعه، ولكن الذي وجدته خلاف ذلك، فقد يكون المحذوف حركة وعوضها يكون حرفاً كما في حذف

حركة إعراب المفرد والعوض عنها بالنون في المثني والجمع، أو بالعكس قد يكون الحذف حرفاً والعوض منه تكون حركة كما في حذف الهمزة من مضارع الرباعي والعوض عنها بالضممة، أو حذف كلمة والعوض منه بحركة مثل حذف مضاف (قبل) و (بعد) والعوض بالضم، أو يكون الحذف جملة وعوضه حرف كما في تكرار الجملة وعوضه باللام التي يراد منها التوكيد، أو حذف كلمة والعوض منها بكلمة كما في حذف عامل التحذير والعوض عنه بتكرار المحذر منه. ومن جهة أخرى أود أن أبين مواضع العوض والحذف أيضاً، فالعوض والحذف قد يكونان في كلمة واحدة وهذا يأتي مع البنية الصرفية كما في حذف الحرف الخامس من الاسم الخماسي والعوض منه بالياء عند الجمع والتصغير، أو يكون بين كلمتين في الجملة ويأتي هذا مع التراكيب النحوية كما في تكرار المفعول المطلق عوضاً عن حذف عامله .

ثالثاً: أغراض العوض:

يخرج العوض إلى أغراض جاء من أجلها يمكن عرضها بالآتي:

1- التوكيد والمبالغة

الجملة العربية تتألف من مراتب معروفة يبتدئ بها المتكلم فإذا بدأ بالفعل كانت فعلية، وإذا بدأ بالاسم كانت اسمية وبهما يكون الكلام تاماً وذات معنى يمكن إيصاله إلى السامع ولا حاجة إلى توكيد الجملة بنوعيتها لعدم الحاجة إليه، لكن في بعض الأحيان يحتاج المتكلم إلى توكيد كلامه فيأتي بالمؤكد في موضعه، وقد يحتاج إلى أكثر من مؤكد للجملة بحسب حاجة المقام إلى ذلك، ويكون هذا إما بتكرار الألفاظ أو بأدوات معروفة في اللغة العربية، والغرض من هذا كله هو اعتناء المتكلم بأمر كلامه حتى يرفع الشك الواقع في كلامه من قبل السامع وتنبهه على صحة ما قاله، وقد جاء العوض في دراستنا وقد أفاد التوكيد والمبالغة في موضع دخول اللام على خبر إن المكسورة الهمزة بدلاً من تكرارها؛ فاجتمع مؤكدان في الجملة وهما (إن) ودلالة دخولها على الجملة التوكيد، واللام التي جاءت في خبرها وفائدته ((أنه إذا عبر عن أمر يعز وجوده أو فعل يكثر وقوعه جيء باللام تحقيقاً لذلك))⁽⁹⁾ .

2- العناية والاهتمام

المتعارف أن الكلام يأتي لغرض الإفادة خالياً من كل حشو يجعله مضموماً؛ لأن متكلم اللغة عارف بأحوال لغته وبما يحتاجه المخاطب لذلك يقدم الأهم على المهم في الكلام وإن كانا كلاهما يهمانه ويعنيانه مختصراً بذلك للوصول إلى مراده بأوجز الألفاظ، وقد جاء العوض في دراستنا لغرض العناية والاهتمام في تكرار المحذر منه في نحو: الأسد الأسد وحذف فعل التحذير من الجملة وجوباً؛ لأن ذكر المحذر منه أهم من ذكر فعله وإن كان ذكر الفعل يعطي دلالة التحذير نفسها إلا أن السامع بحاجة إلى تنبيهه من المحذر منه أكثر من ذكر فعله .

3- أمن اللبس

قد يؤدي التشابه بين الأشياء إلى حصول لبس بينها ولا سيما إذا ما فُقدت قرائن السياق الأمر الذي يدفع إلى اللجوء إلى السياق من أجل التفريق بين ما يقع بينهما من اللبس، ومثل هذا وارد في اللغة وعلى مستواها الدلالي والصرفي والنحوي، ففي المستوى الدلالي هناك الكثير من الألفاظ المشتركة في اللفظ لا يمكن تمييزها إلا إذا دخلت في سياق الجملة ومن خلاله عرفت دلالتها، ومثل هذا حاصل في المستوى الصرفي فكثيرا ما يحصل لبس بين الصيغ الصرفية لعلّة من العلل وعلى سبيل التوضيح لا الحصر ما يحدث بين صيغتي (افعال) و (فاعل) في نحو (ابيضّ) فلو حصل إعلال بنقل حركة المعتل - الياء - إلى الصحيح الساكن ما قبله - الباء - لانقلابت الياء ألفاً لمجانسة الحركة المنقولة مما يؤدي إلى حذف أحدهما لانتقاء الساكنين وبعدها تحذف همزة الوصل لانتقاء ما لأجله اجتلبت حتى تصبح الكلمة بشكلها النهائي (باضّ) وهي بهذا الشكل تلتبس بصيغة (فاعل) الأمر الذي دفع بمتكلم اللغة إلى الابتعاد عن إعلال هذه الكلمة وأمثالها، وعلى المستوى النحوي وما لاحظناه في دراسة بحثنا عند تخفيف نون (إنّ) - المكسورة الهمزة - إذ يؤدي إلى إلغاء عملها فلولا العوض لحصل لبس بينها وبين (إن) النافية لذلك عوّض عن النون المحذوفة لاما تلحق الخبر فقالوا: إن زيد لقائم حتى لا يحصل لبس بين جملة إن المخففة من الثقيلة وإن النافية .

4- الحمل على النظر:

من الأغراض التي جاء بها العوض هو حملهم على النظر وذلك من خلال إجراء أمر معين على ظاهرة ما ثم يحملهم هذا الأمر على أن يطبق على ظاهرة أخرى حتى يصبحا متشابهين فيه، وقد جاء هذا في دراستنا عندما حملوا التصغير على جمع التكسير في جمع الاسم الخماسي وتصغيره نحو: سفرجل فجمعه سفارج وتصغيره سفيرج بحذف الحرف الأخير وقد عوّض بياء فقالوا: في الجمع سفاريج وفي التصغير سفيرج، فحملوا ياء التصغير على ألف الجمع، وقد بين سيبويه (ت 180هـ) هذا بقوله: ((إلا أن نظير الحرف اللين الثالث الذي في الجمع الياء في التصغير))⁽¹⁰⁾، فهذا العوض إذا حصل في الجمع يجب أن يحصل في التصغير وإذا ترك في أحدهما يترك في الآخر⁽¹¹⁾ .

5- الحفاظ على دلالة المحذوف

من المعروف أن الصيغ الصرفية تعطي دلالات مختلفة وأكثرها الأفعال والمشتقات ففي كل زيادة على مبنى الكلمة يؤدي إلى زيادة في معناه، فإذا حذف هذا الزائد وجيء بعوضه لابد من الحفاظ على دلالاته حتى لا تذهب فائدة الزيادة، وقد لاحظنا هذا في دراستنا في مجيء

المصدر على صيغة (تفعيل) للفعل المضعف العين الذي وزنه على (فَعَل) فالتضعيف في الفعل جاء للمبالغة وعندما جيء بمصدره حذف هذا التضعيف وعوّض بالتاء والياء فجاء على صيغة (تفعيل) فالتاء والياء فيه أعطيا دلالة ما أفاده التضعيف في الفعل وبهذا العوض قد حافظ على دلالة المحذوف من الضياع .

رابعاً: أسباب الحذف

يأتي الحذف لأسباب وغالباً ما يتكئ العوض عليه ليسد مسد المحذوف، وفيما يأتي أذكر أهم الأسباب التي دعت إليه:

1- الحذف للتخفيف

يكاد أن يكون طلب التخفيف في النطق السبب الأول في الحذف والأكثر شيوعاً من الأسباب الأخرى؛ لأن متكلم اللغة دائماً يميل إلى السهولة في نطق الألفاظ متجنباً كل ما يثقل على لسانه من عسر في نطقها، فيكون المثقل عليه أولى بالحذف⁽¹²⁾، وقد جاء مثل هذا في دراستنا طلباً للخفة وذلك في حذف الحرف الأخير من الاسم الخماسي عند الجمع والتصغير في نحو: سفرجل فحذف آخره طلباً للخفة وعوض بالياء، وكذلك في المصدر الذي على وزن (فعلة) من المعتل الفاء بالواو نحو (عدة) من الفعل (وعد) فحذف الواو طلباً للخفة وعوض بالتاء .

2- الحذف للاختصار

يلجأ متكلم اللغة إلى الاختصار المفهم لذا يفر من طول الكلام توخياً للاختصار، وخيرُ كلام المتكلم عندما يغني اختصاره عن إكثاره⁽¹³⁾، فمجيء الجملة مختصرة أفضل من تطويلها ومن الأمثلة التي جاءت في دراستنا طلباً للخفة حذف كان من الجملة كما وضعنا في موضعه من الدراسة .

3- الحذف لالتقاء الساكنين

من الدواعي التي تؤدي إلى الحذف التقاء الساكنين، وقد يكون التقاءهما في كلمتين أو في كلمة واحدة مكروها ولا بد من الهروب منه إما بتحريك أحدهما أو حذفه، وغالباً ما يكون بالتحريك إذا التقيا في كلمتين فيحرك الساكن الأول، ومثل ذلك سؤال السائل (مَنْ القادم ؟) تحرك النون بالكسر فنقول (مَنْ القادم ؟)، أما إذا كان في كلمة واحدة فيجب حذف الأول كما في حذف الألف من الفعل الأجوف إذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو (قلت) فأصله (قال)

أُتصل به ضمير الرفع فعندها يبنى الفعل على السكون فيصبح شكل الفعل على النحو الآتي (قالت) فالتقى ساكنان الألف التي لا تكون إلا ساكنة ما قبلها فتح، واللام لاتصالها بضمير الرفع وهذا يؤدي إلى حذف الألف لتصير بشكلها النهائي (قلت)، وقد يكونان معتلين كما يجري في الإعلال بالنقل من خلال نقل حركة المعتل إلى الصحيح الساكن كما في المصدر الذي على وزن (إفعال) من المعتل العين نحو (إقوام) فنقل حركة الواو إلى القاف وقلبه ألفا لمجانسة الحركة المنقولة يؤدي إلى التقاء ساكنين ليصبح (إقام) - بألفين - مما يؤدي إلى حذف أحدهما ثم تأتي التاء عوضا عنه ليكون على (إقامة) وقد بينت هذا الحذف والعوض في موضعه من دراستنا .

المبحث الأول: بيان عوض المحذوف في النحو

المطلب الأول: بيان عوض المحذوف في حركات الإعراب والبناء

1- حذف علامة التنوين في إعراب المفرد والعوض عنها بالنون عند التثنية والجمع

يعرب الاسم المفرد بالحركات، ويظهر عليه التنوين في جميع الحالات الإعرابية - الرفع والنصب والجر -، وعند تثنيته وجمعه جمعاً مذكراً سالماً يتغير الإعراب من الحركات إلى الحروف، فيعرب في حالة الرفع بالألف إذا كان مثني، وبالواو إذا كان جمعاً، وفي حالة النصب والجر يعربان بالياء⁽¹⁴⁾، وإلى هذا أشار ابن مالك في إعراب المثني قائلاً⁽¹⁵⁾:

بالألف ارفع المثني، وكلا
وتخلف الياء في جميعها الألف
إذا بمضمر مضافا وصلا
جرا ونصبا بعد فتح قد أَلِف

وفي بيان إعراب جمع المذكر السالم بالحروف قال أيضاً⁽¹⁶⁾

وارفع بواوٍ وبيا اجزُر وانصِبِ
سالم جمع عامرٍ ومُذنب

وقد تضاف إلى هذه العلامات الإعرابية النون في المثني والجمع وعلى جميع الحالات الإعرابية لتكون عوضاً عما حذف من المفرد، وقد وضَّح ابن جني (ت 392هـ) عوض النون من الحركات على أنه بثلاثة أحوال⁽¹⁷⁾:

الأول: تكون النون عوضاً من الحركة والتنوين وهذا في حال كون الاسم لا مضافاً ولا معرفاً بالألف والنون نحو: رجلان وغلّمان، ففي حالة الإفراد تظهر الحركة مع التنوين وذلك نحو: رجلٌ وغلّامٌ .

الثاني: تكون النون عوضاً من الحركة فقط، وهذا مع كون الاسم معرفاً بالألف والنون نحو: الرجلان والغلّمان، فالنون في المثني تثبت مع (ال) التعريف كما تثبت الحركة مع المفرد المعرف نحو: الرجلُ، والغلّامُ .

الثالث: تكون عوضاً من التنوين فقط، وهذا الحال مع الإضافة كما في نحو: قامَ غلاماً زيدٌ .

وأود أن أذكر أقوالاً للعلماء في بيان هذا العوض ففي حال العوض في المثني يقول ابن جني أيضاً: ((اعلم أن التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف فإذا تثبت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفاً ونونا نقول في الرفع قام الزيدان والعمران فالألف حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الرفع ودخلت النون عوضاً مما مع الاسم الواحد من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد وكسرت لسكونها وسكون الألف قبلها فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياءً مفتوحةً ما قبلها نقول مررت بالزيدين وضربت الزيدتين فالياء حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الجر والنصب والنون مكسورة بحالها في الرفع))⁽¹⁸⁾ .

وذكر ابن هشام (ت 761 هـ) بيان عوض النون في الجمع من التنوين في المفرد قائلاً: ((يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء المكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد))⁽¹⁹⁾ . والذي يبدو أن مسوغ عوض النون في المثني والجمع عن التنوين في المفرد هو التقارب الصوتي بين الاثنين، فضلاً عن هذا لو بقيت الحركات على حروف إعراب المثني والجمع لحصل الثقل في نطقها ولما ظهرت .

2- حذف المضاف إليه مع (قبل) و (بعد) والعوض عنه بحركة الضم

(قبل) و (بعد) ظرفان يستعملان بحسب ما يضاف إليهما من زمان ومكان، ففي هذه الحالة ((هما مبهمان إذا كانا ظرفين فلا يبين معناه إلا بذكر ما هما ظرفان له ومن هنا لزمتهما الإضافة لفظاً أو تقديرًا))⁽²⁰⁾، ولهما أربع حالات إعرابية ثلاث منها معربة، وتكون مع ذكر المضاف إليه، أو بحذفه مع نية ذكره في اللفظ، أو مع حذفه من دون نية الذكر، والحالة الرابعة البناء على الضم إذا حذف مضافهما ونوي معناه دون لفظه⁽²¹⁾، وكان حقها البناء في جميع حالاتها لافتقارها إلى معنى بنفسها وعدم تصرفها؛ ولكن عندما لزمتهما الإضافة جرى عليها الإعراب، ولما انقطعت عنها الإضافة في اللفظ دون المعنى⁽²²⁾ ((بنيت هذه الكلمات في هذه الحالة على حركة ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب وكانت ضمة؛ لأنها أقوى الحركات فجبرت هذه الكلمات بالبناء عليها لما يلحقها من الوهن بحذف المضاف إليه))⁽²³⁾، وعلى هذا الأساس علل ابن الوراق (ت 381 هـ) بناء (قبل) و (بعد) على الضم لحذف مضافهما قائلاً: ((إنَّ الضم أقوى الحركات فلما كانت قبل وبعد قد حذف منهما المضاف حرّكاً بأقوى الحركات ليكون ذلك عوضاً من المحذوف))⁽²⁴⁾، فمن خلال هذا القول يتضح أن العوض جاء لسد الضعف الذي حصل فيهما من حذف المضاف إليه ولم يكن لهذا سوى تعويضه بأقوى الحركات في النطق وهي الضمة .

المطلب الثاني: بيان عوض المحذوف في نواسخ الابتداء

1- حذف (كان) من الجملة والعوض عنها بـ (ما) المصدرية

(كان) من الأفعال الناسخة للابتداء، والغالب على دلالتها السياقية إفادة ما وقع من توقيت في زمن قد مضى⁽²⁵⁾، ولها دلالة الدوام أيضاً كما ذكرها السيوطي (ت 911هـ) قائلاً: ((تختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً، أي إنها تأتي دالة على الدوام وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه))⁽²⁶⁾، وقد تحذف كان من الجملة وجوباً إذا وقعت بعد (أن) المصدرية⁽²⁷⁾ في المواضع التي يراد بها تعليل فعل بفعل آخر⁽²⁸⁾، كما في قول عباس بن مرداس⁽²⁹⁾ [البسيط]

أبا خراشة أماً أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ

فحذفت (كان) بعد (أن) وتقدير هذا: لأن كنت ذا نفر .

ويشترط لهذا الحذف أن تقع (كان) صلة لأن، وأن يدخل على (أن) حرف التعليل وتتقدم العلة على المعلول، وتحذف (كان) ويؤتى بـ (ما)، كما في (أما أنت منطلقاً انطلقت)، فقد أصبحت هذه الجملة على هذه الحالة بعد أن جرى عليها الشروط المتقدمة وأصلها انطلقت لأن كنت منطلقاً، فتقدمت العلة على المعلول وهي اللام وما بعدها على انطلقت لتصبح الجملة: لأن كنت منطلقاً انطلقت، ومن ثم تحذف (اللام) و (كان) فيفصل الضمير ثم تزداد (ما) عوضاً لهذا الحذف وبعدها تدغم النون مع الميم لتقاربهما⁽³⁰⁾، ويكثر هذا الحذف في كون اسم كان ضمير مخاطب⁽³¹⁾، وعلة هذا بأنها ((حذفت وجوباً بعد أن المفتوحة وعوض منها ما))⁽³²⁾، وقد ذكر ابن هشام علة هذا العوض، وهي التخفيف والاختصار⁽³³⁾ لذا لا يجوز الجمع بينهما - العوض والمعوّض - وإن أجازته المبرد في: أما كنت منطلقاً انطلقت⁽³⁴⁾.

2- تأكيد الجملة بـ (إنّ) و (اللام) عوضاً من تكرارها

(إنّ) من الحروف الناسخة للابتداء، فتتصب المبتدأ وترفع الخبر، وفائدتها تأكيد الجملة، فإذا أردنا تأكيد (زيد قائم) يجب تكرارها، فنقول: (زيد قائم زيد قائم) في حين يمكن تأكيدها بدخول (إنّ) عليها بدلاً من هذا التكرار، فنقول: إنّ زيداً قائم، وقد يدخل في خبرها (اللام) لإفادة التوكيد أيضاً دون تكرار الجملة مرتين⁽³⁵⁾، وكان حقها أن تدخل في أول الجملة⁽³⁶⁾ غير أنهم ((بدأوا بأن لقوتها من حيث إنها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ))⁽³⁷⁾، فكان الجمع بين (إنّ) و (اللام) في الجملة الواحدة لزيادة التوكيد⁽³⁸⁾؛ لأن ((تأكيد الشيء بمثابة تكراره لا بمثابة معنى زائد فيه))⁽³⁹⁾، وبيان علة دخول إنّ واللام على الجملة جاء عوضاً من التكرار وقد وضح هذا الأمر أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) قائلاً: ((إنما دخلت إنّ على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد فإن دخلت اللام في خبرها أكد وصارت (إنّ واللام) عوضاً من تكرير

الجملة ثلاث مرات))⁽⁴⁰⁾ فهذا الاجتماع في المؤكدات أفاد الاختصار في التأكيد من غير إطالة الكلام بالتكرار.

3- دخول اللام على خبر إنَّ عوضاً من تخفيفها

تخفف نون (إنَّ) المكسورة الهمزة، وعند هذا يبطل اختصاصها بعد أن كانت منحصرة بالاستعمال على الجملة الاسمية، فتدخل على الجملة الفعلية أيضاً، ودخولها على الجملة الاسمية بعد تخفيفها يُهمل عملها وتلزم خبرها اللام فرقاً بينها وبين (إن) النافية⁽⁴¹⁾، ويقل عملها وفي هذه الحالة لا حاجة للام .

أما دخولها على الجملة الفعلية فيلغى عملها وتلزمها اللام ((إلا إذا كان الخبر منفياً فيجب حينذاك ترك اللام نحو قولك: إن خالد لن ينام))⁽⁴²⁾، وقد يهمل عملها ولم تلحقها اللام لوجود قرينة معنوية - مقامية - توضح معناها كما جاء في قول الطرماح⁽⁴³⁾ [الطويل]

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وتقدير هذا (وإن مالك لكانت) فحذفت اللام من خبر إن المخففة؛ لأن مراد قوله على الإثبات وبحذفها لا تلتبس بالنافية .

وقد ذكر سيبويه (ت 180 هـ) علّة دخول اللام على خبر إنَّ المخففة قائلاً: ((إذا خففت فهي كذلك توكيد ما يتكلم به وليثبت الكلام غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منه))⁽⁴⁴⁾، والذي يبدو أن العوض جاء لإفادة أمن اللبس بين (إن) المخففة و (إن) النافية ولولاه لحصل لبس بين الاثنين .

4- الفصل بين (أن) وخبرها عوضاً من تخفيفها

تخفف (أن) المفتوحة الهمزة بحذف نونها، ويكون اسمها ضمير الشأن، أما خبرها فقد يكون جملة اسمية أو فعلية، فإذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلها غير متصرف فلا إشكال فيه، أما إذا كان فعلها متصرفاً فلا بد من فاصل يفصل بين (أن) المخففة وخبرها الجملة الفعلية، والفاصل يكون بـ (قد، أو السين وسوف، أو حرف نفي)⁽⁴⁵⁾، وعلّة المجيء بهذا الفاصل هو أن يكون عوضاً مما حذف من (أن) كما ذكر ابن السراج (ت 316 هـ) قائلاً: ((واعلم: أنه قبيح أن يلي إن المخففة الفعل إذا حذفت الهاء⁽⁴⁶⁾ وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضاً من الاسم نحو: لا، وقد، والسين))⁽⁴⁷⁾، فجاء العوض حتى لا يجتمع الحذف من خلال تخفيف (أن) وبين الجملة الفعلية، فعندها تلتبس بـ (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع⁽⁴⁸⁾ .

المطلب الثالث: بيان عوض المحذوف في الأفعال (حذف العامل)

1- حذف عامل التحذير وتكرار المحذّر منه عوضاً عنه

التحذير هو ((إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ (إياك) أو ما جرى مجراه))⁽⁴⁹⁾، ومن خلال هذا التعريف يتضح أنه محصور في المخاطب من أجل تجنب أمر مكروه غير أنه جاء مع الغائب شذوذاً في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوائب وتقدير هذا فَلْيَحْذَرْ تَلَأَقَى نَفْسِهِ وَأَنْفُسَ الشَّوَابِ⁽⁵⁰⁾ .

ويحذف عامله وجوباً إذا كان مكرراً أو معطوفاً⁽⁵¹⁾، ويقدر بحسب ما يناسبه من سياق الموقف نحو احذر أو باعد أو تجنب⁽⁵²⁾، وفائدة التكرار أن يكون عوضاً من ذكر العامل كما صرح به ابن الوراق (ت 381 هـ) قائلاً: ((إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا وَجْهَ تَكْرِيرِ الْعَرَبِ: الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، إِذَا أَرَادُوا التَّحْذِيرَ؟ قِيلَ لَهُ: وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا أَحَدَ الْأَسْمِينَ عَوْضاً مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَالذَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا أَسْقَطُوا أَحَدَ الْأَسْمِينَ جَوَزُوا إِظْهَارَ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: احذر الأسد، فَإِذَا كَرَّرُوا لَمْ يُظْهِرُوا الْفِعْلَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا أَحَدَ الْأَسْمِينَ عَوْضاً مِنَ الْفِعْلِ، وَالْوَجْهُ أَنَّ يَكُونُ الْعَوْضُ هُوَ الْأَوَّلُ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّماً عَلَى الْمَفْعُولِ))⁽⁵³⁾ .

والذي يبدو أن مجيء تكرار المحذر منه عوضاً عن حذف العامل وجوباً هو إرادة فائدة معنوية من ذلك أيضاً وهي ((التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تقويت المهم))⁽⁵⁴⁾ .

2- تكرار المفعول المطلق عوضاً عن حذف عامله

حذف المفعول المطلق هو ((المصدر الفضلة المسلط عليه عامله من لفظه))⁽⁵⁵⁾، وحكمه الإعرابي النصب بتأثير عامله من فعل أو شبهه، وقد يحذف عامله جوازاً وجوباً، ومن مواضع حذفه وجوباً تكراره بعد أن يكون خبراً لاسم عين⁽⁵⁶⁾، وإلى هذا أشار ابن مالك قائلاً⁽⁵⁷⁾:

كذا مكرراً وذو حصرٍ ورد نائب فعلٍ لاسم عين أسند

كما في نحو: (زيد سيراً سيراً) فتكرار المفعول المطلق أدى إلى حذف عامله وجوباً وتقدير الجملة (زيد يسير سيراً)، ومن قبيل حذف العامل وتكرار المفعول المطلق قول الشاعر⁽⁵⁸⁾

أَنَا جَدًّا جَدًّا وَلَهُوْكَ يَزْدَادُ إِذْنٌ مَا إِلَى اتِّفَاقِ سَبِيلُ

وعلى هذا فمجيء المفعول المطلق مكرراً أدى إلى وجوب ((حذف عامله وجعل التكرار عوضاً من إظهاره))⁽⁵⁹⁾، والذي سوغ حذف الفعل هو دلالته على الحدوث والتجدد بخلاف المصدر فإنه يراد به الدوام واللزوم فقصده بهذا التكرار وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه فعندما كان مرادهم الزيادة في المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عن اسم العين⁽⁶⁰⁾ .

المطلب الرابع: بيان عوض المحذوف في حروف النداء

1- حذف (يا) النداء مع نداء لفظ الجلالة الله والعوض عنها بالميم

أجمع النحويون على عدم جواز نداء الاسم المعروف بـ (ال) وعدم الجمع بينهما، وما جاء على هذا جعلوه من الضرورة الشعرية كقول الشاعر [السريع]:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

ويستأنف هذا الحكم مع نداء لفظ الجلالة الله، والأسماء المحكية المعرفة بـ (ال) التعريف؛ لأن (ال) التعريف لزمته حتى صارت جزءاً من الكلمة⁽⁶¹⁾، غير أنه يحذف حرف النداء مع لفظ الجلالة ويضاف إلى نهايته ميم مشددة وقد بين الشيخ خالد الأزهرى (ت 905هـ) هذا الحذف قائلاً: ((والأكثر أن يحذف حرف النداء وهو (يا) خاصة وتعوّض عنه الميم المشددة، فنقول: اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتان الميم و (أل) في الأول))⁽⁶²⁾، فلا يجوز الجمع بين ما حقه الحذف وعوضه وما جاء من هذا عدّوه من قبيل الشاذ كما في قول الشاعر⁽⁶³⁾ [السريع]:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته⁽⁶⁴⁾

والأكثر الله بالتعويض وشذّ يا اللهم في قريض

2- حذف لام الاستغاثة والعوض عنها بالألف

الاستغاثة هي ((نداء من يخلص من شدة أو يُعين على مشقة))⁽⁶⁵⁾، وأركانها حرف النداء، والمستغاث، والمستغاث منه⁽⁶⁶⁾، ونداء المستغاث يجز بلام مفتوحة غالباً كما في قول المهلهل⁽⁶⁷⁾ [المديد]

يَا لَبَكْرٍ انْشُرُوا لِي كُلِّيًّا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارِ؟

وقد تعاقب هذه اللام ألفاً في آخر المستغاث ولا يجوز الجمع بينهما⁽⁶⁸⁾؛ لأنها عوض منها كما ذكر الزجاجي (ت 337 هـ) هذا قائلاً: ((واعلم أن لام المستغاث به عوض من الزيادة التي تقع آخر المنادى المتراخي عنك وكذلك قولك: يا زيداه ويا عمراه ولا يجوز الجمع بينهما فلو قلت يا لزيداه لم يجز لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان))⁽⁶⁹⁾، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي فائدة هذا العوض قائلاً: ((ويبدو أنّ الإتيان بالألف ينبئ عن استغاثة أقوى وأشدّ لما فيها من مدّ الصوت، فالمستغيث بالألف يمدّ صوته طالباً النجدة فقله: (يا بكراه) أشد استغاثة من (يا لبكر) ... وقد يؤتى بالألف لكون المستغاث بعيداً حقيقة أو تجوزاً فيمدّ صوته لإسماعه))⁽⁷⁰⁾، فقد ناسب حال المستغيث المجيء بالألف لما فيها من مد الصوت في إيصال صوته لمن يستغاث به لتحقيق حاجته من المستغاث منه

المبحث الثاني: بيان عوض المحذوف في الصرف

المطلب الأول: بيان عوض المحذوف في الأفعال

1- حذف حركة عين الفعل المعتل والعوض عنها بالسين

الأصل فيما كان من الأفعال على وزن (أفعل) أن يكون مضارعه على (يُفعل) نحو: أخرج يُخرج، وقد جاء الفعل (اسطاع) ومضارعه (يُسطيع) بإضافة السين عليه، وقد ذكر العلماء أن هذه السين جاءت عوضاً من نقل حركة عين الفعل وهو الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، وأصله (أطوع) إذ نقلت فتحة الواو إلى الطاء فأصبح (أطوع) وبعد هذا قلبت الواو ألفاً لمجانسة الحركة المنقولة، ليصبح بشكله الأخير (أطاع) ثم زيد عليه السين، وقد ذكر العلماء هذه الزيادة جاءت عوضاً عن الحركة، وهذا نص كلام سيبويه فيه إذ قال: ((قولهم: أسطاع يُسطيع، وإنما هي أطاع يطيع زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من الفعل))⁽⁷¹⁾، ومنهم من ذهب إلى خلاف هذا لوجود الحركة غير أنها منتقلة من مكانها، وعلى هذا يجوز الجمع بين العوض والمعوض⁽⁷²⁾، والذي أراه بأنها زائدة كما صرح العلماء بكونها عوضاً من الحركة المنقولة وإن وجدت فهي محذوفة من مكانها الأصلي وإن وجدت على حرف آخر نتيجة الإعلال بالنقل، فضلاً عن هذا لم يصرح أحد من العلماء بزيادة السين لوحدها على الأفعال، ولا يوجد في كلام العرب فعل جاء قياس وزنه على (أسفل) وإنما جاءت زائدة مع التاء والألف نحو استخرج واستطاع⁽⁷³⁾.

2- حذف الهمزة من مضارع الرباعي والعوض عنها بالضمة

معنى الإعلال بالحذف هو ما يطرأ على بنية الكلمة من حذف في حروفها لوجود علّة صرفية دعت إلى ذلك، ومن مواضعه القياسية مع مضارع الرباعي المبدوء بهمزة كما في الفعل الماضي (أكرم) فإنّ المضارع منه لإرادة المتكلم هو (أكرم) بهمزيّن الأولى دلالة مضارع المتكلم، والثانية همزة وزن الفعل غير أنه ((حذفت الهمزة لاستئصال النطق بها))⁽⁷⁴⁾ وأصبح مضارع المتكلم (أكرم) نتيجة ثقل النطق بهمزيّن، وعلى هذا حُمل جميع صيغ المضارع الأخرى واسم الفاعل والمفعول نحو: يُكرم و تُكرم وتُكرم ومُكرم ومُكرم، ولا يجوز الجمع بينهما - أحرف المضارع والهمزة - إلا في الضرورة الشعرية، كما في قول الراجز⁽⁷⁵⁾

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكَّرَمَا

أو ما جاء نادراً في الكلام نحو أرض مؤنّبة للأرض التي يكثر فيها الأرناب⁽⁷⁶⁾.

وقد سبب هذا الثقل حذف الهمزة وضم أول المضارع، وقد ذكر ابن الوراق إن الضمة في المضارع هي عوض من الحرف المحذوف إذ قال: ((أن الضم أقوى الحركات، فأدخل على أول مضارع الرباعي، ليُكون عوضاً من الحَرْفِ المَحذُوف))⁽⁷⁷⁾، وقال في بيان هذا العوض أيضاً ((الضم أقوى من الفتح، وكان الرباعي قد حذف منه حرف فوجب أن يعطى الرباعي الحَرَكَةُ القوية ليُكون فيه مع الفصل عوض من المَحذُوف))⁽⁷⁸⁾.

المطلب الثاني: بيان عوض المحذوف في المصادر

1- حذف الواو والعوض عنه بالتاء في المصدر (فِعْلَة)

يأتي مصدر (فَعَلَ يَفْعُل) من المعتل الفاء بالواو على قياس (فِعْلَة) لغير الهياة نحو: وَعَدَ يَعِدُ وَعْدَةً وحال المصدر يجب فيه حذف الواو باطراد كما حذف من مضارعه ليصبح مصدره (عِدَّة)⁽⁷⁹⁾، ويشترط في هذا الحذف أن يكون الإعلال قد حصل في الفعل، وأن يكون المصدر على وزن (فِعْلَة) لغير هياة، وإن انتفى شرط من هذين الشرطين انتفى معه الحذف كما في (الولدة) و (الوعدة) - بفتح الواو - لاسمية الأولى، ومخالفة الوزن في الثانية⁽⁸⁰⁾، والذي يسوغ الحذف في المصدر (فِعْلَة) من المعتل هو الثقل الحاصل من حركة الكسرة تحت الواو في أول الكلمة ولم يحذفوا الحرف مع حركته لسكون ما بعده وهذا يحتاج إلى تكلف في إيجاد الوصل لعدم جواز الابتداء بالساکن فحذف الحرف وأُقيت حركته على عين المصدر لتكون دليلاً على المحذوف⁽⁸¹⁾، وبعد الحذف تبقى الكلمة على حرفين فتلحقها التاء ليصبح المصدر على وزن (عِلَة) وهذه ((الهاء لازمة لهذا المصدر؛ لأنها عوض مما حذف))⁽⁸²⁾، ولا يجوز حذفها إلا عند إضافتها إذ يحل المضاف محلها بكونه عوضاً عنها⁽⁸³⁾ كما في قول الشاعر⁽⁸⁴⁾ [البسيط].

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُوا النَّبِيْنَ فَأَنْجَرُوا وَأَخْلَفُواكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

2- حذف التضعيف من الفعل والعوض بالتاء والياء في المصدر

اتفق الصرفيون إنَّ أصل الثلاثي هو (ف، ع، ل) وكل ما زاد على هذا الميزان يُعد زائداً على اللفظ، وهذه الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، فالفعل الذي وزنه على (فَعَلَ) مزيد بتضعيف العين وهذه الزيادة لها دلالات عديدة من أشهرها كثرة الحدث⁽⁸⁵⁾، وقد أشار ابن قتيبة (ت 276هـ) إلى هذه الدلالة قائلاً: ((تدخل فَعَلْتُ على فَعَلْتُ إذا أردت كثرة العمل فنقول: قَطَعْتُهُ بَاطْنَيْنِ وَقَطَعْتُهُ أَرَاباً وكذلك كَسَرْتُهُ وَكَسَرْتُهُ وَجَرَحْتُهُ وَجَرَحْتُهُ إذا أكَثَرَتِ الجراحات في جسده وَجَوَلْتُ في البلاد وَطَوَّفْتُ إذا أردت كثرة التَّطَوُّفِ وَالْجَوْلَانِ فيها فإذا لم ترد الكثرة قلت جُلْتُ وَطُفْتُ))⁽⁸⁶⁾، ومصدر (فَعَلَ) إذا كان صحيحاً (تَفْعِيل)⁽⁸⁷⁾، وكان قياسه أن يكون على وزن (فِعَال)⁽⁸⁸⁾ غير أنه حول إلى تفعيل لما حذف من فعله التضعيف جيء بزيادة التاء والياء حتى تبقى دلالة الكثرة في المصدر ويبقى الفعل ومصدره محافظين على هذه الدلالة

كما وضحها أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) قائلا: ((وقد اطردت زيادة الناء في الفعل للمعاني نحو تَقَعَّلَ وتَقَاعَلَ وافتعل وفي مصادرها وفي مصدر فَعَلَ نحو قَطَعَ تَقْطِيعاً فزيادة الناء والياء عوض من تشديد العين في الفعل ليدل على التأكيد والتوكيد))⁽⁸⁹⁾ .

3- حذف الألف والعوض عنها بالناء في المصدر الذي على وزن إفعال

يحدث مثل هذا الحذف والعوض في المصدر الذي على وزن (إفعال) و (استفعال) نحو: إقامة واستقامة، وهما مصدران للأفعال أقوم واستقوم، وأصل هذه المصادر إقوام واستقوام غير أنه حصل فيهما إعلال بالنقل فنقلت حركة المعتل إلى الصحيح الساكن قبلهما مما أدى إلى قلب الواو ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما ليصبحا على الصورة الآتية (إقام) و (استقام) فتلنقي ألفان ساكنان مما يؤدي إلى حذف أحدهما⁽⁹⁰⁾ فأصبحا (إقام) و (استقام) وبعد هذا زيدت الناء في نهايتهما⁽⁹¹⁾، وقد ذكر الجوهري (ت 393 هـ) إن هذه الناء جاءت عوضا عن الألف المحذوفة إذ قال: ((أقام إقامة وأصله إقوما، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل))⁽⁹²⁾، وأكد هذا القول المرادي (ت 749 هـ) أيضا إذ قال: ((أصل أقم أقوم كأكرم، فقياس مصدره إقوام، فلما اعتلت الواو بالنقل والقلب اجتمع ألفان، فحذف أحدهما على الخلاف المتقدم⁽⁹³⁾، فصار إقاما، ثم أتى بالناء عوضا عن المحذوف))⁽⁹⁴⁾.

المطلب الثالث: بيان عوض المحذوف في التصغير

1- حذف آخر الاسم الخماسي والعوض عنه بـ (ياء) في التصغير والجمع

حاولت أن أجمع في هذه المسألة ما يطرأ على الاسم الخماسي من حذف وعوض عند تصغيره وجمعه؛ لأنهما حملا على النظر وانطلاقا من ((التصغير والجمع من وادٍ واحد))⁽⁹⁵⁾، فالاسم الخماسي الأصول يكون تصغيره بحذف حرف الأخير لطول الكلمة به والمثقل لها فيصغر على (فُعِيل) وذلك نحو: سَفَرَجْل سَفِيرَج⁽⁹⁶⁾، وقد تزايد ياء قبل الآخر عليه وهذه الياء المزايدة ذكرها العلماء بأنها عوض عما حذف منها، قال المبرد (ت 285 هـ): ((والعوض أن تقول: في تصغير سَفَرَجْل سَفِيرَج ... فتجعل هذه الياء عوضاً مما حذفت ودليلاً على أنك حذفت من الاسم شيئاً فهذا غير ممتنع))⁽⁹⁷⁾ .

ومثلما حدث في تصغير هذه الأسماء الخماسية يحدث في جمعها تكسيرا أيضاً؛ لأن هذه الأسماء بمنزلة واحدة عند جمعها وتصغيرها⁽⁹⁸⁾، فيجمع الاسم الخماسي على (فعائل) فيقال في جمع سَفَرَجْل سَفَارَج⁽⁹⁹⁾ وقد يعوض عن حذف لامها ياء فيكون جمعها أيضاً (سفاريج) على (فعائل)، وقد وضع ابن الوراق (ت 381 هـ) هذا قائلاً: ((ما كان على خمسة أحرف أصول فلا بد من حذف الآخر منه في الجمع كقولك: سَفَرَجْل وسَفَارَج وفرزدق وفرزاد وإنما حذف آخره لطوله فكان الآخر أولى؛ لأنه المثقل للكلمة فلهذا كان أولى بالحذف فلما حذف عوض ياء قبل

آخره فقل: (سفاريج وفرازيد))⁽¹⁰⁰⁾، وعلل لنا إن العوض بالياء دون غيرها من الحروف حتى تتناسب مع كسرة الحرف الذي قبلها إذ قال: ((وإنما كانت الياء أولى بالزيادة؛ لأن ما بعد ألف الجمع مكسور فصارت زيادة الياء كإشباع الكسرة ومع ذلك فإن الياء أمكن حروف المد؛ لأن الياء من وسط اللسان فلما جاز أن تزداد هذه الياء قبل آخر الجمع على طريق العوض كان بقاؤها إذا كانت ثانية في الواحد أولى))⁽¹⁰¹⁾.

2- حذف ضمة أول المصغر في المضمرات والعوض عنها بالألف

الأصل في التصغير أن يكون في الأسماء المتصرفة بضم أولها وإضافة ياء ساكنة ثالثة على أوزانه الثلاثة المعروفة (فُعِيلَ وفُعِيلَ وفُعِيلَ)، وقد جاء في لسان العرب تصغير بعض المضمرات من الأسماء الموصولة كالذي والتي، وأسماء الإشارة نحو (ذا وتا)⁽¹⁰²⁾، كما في قول الشاعر⁽¹⁰³⁾ [الرجز]

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

وقول روبة⁽¹⁰⁴⁾ [الرجز]

لَتَفْعُدَنَّ مَفْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِيِّ

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

وقد عدّ العلماء هذا من قبيل الشاذ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك قائلاً⁽¹⁰⁵⁾

وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتي

والذي سوّغ هذا التصغير وإن كان ((حقهما أن لا يصغرا لغلبة شبهها بالحرف لكنهما لما تصرفا تصرف الأسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتأنيتهما أجريا مجراها في التصغير))⁽¹⁰⁶⁾، وقد جاء تصغيرهما بإبقاء حركة أولهما وهذا خلاف تصغير الأسماء المتمكنة حتى يؤذن هذا الشيء بأنها غير متمكنة مع إضافة ألف على آخرها عوضاً من الضمة في تصغير أول الأسماء المتمكنة؛ لأنه ((لما ترك أولهما على ما كان عليه زيد في آخرهما ألف عوضاً عن الضمة فقل: ذياً وتياً في تصغير ذا وتا))⁽¹⁰⁷⁾، وقال الشيخ خالد الأزهرى (ت 905 هـ) ((قالوا: في تصغير الذي والتي وذا وتا: "اللَّذْيَا واللَّتْيَا وَذَيَّا وَتَيَّا، فأبقوا الحرف الأول هو اللام الأولى من اللذيا واللتياء، والذال من ذيا، والتاء من تيا، على فتحة الذي كان قبل التصغير، وزادوا ألفا في الآخر في الألفاظ الأربعة عوضاً عن ضمة التصغير التي تكون في أول المصغر))⁽¹⁰⁸⁾، وإنما كانت الألف عوضاً دون سائر الحروف الأخرى من أجل المناسبة بين الألف وهذه الأسماء؛ لأنها ((مبنية والأصل في البناء السكون فناسب أن يؤتى بحرف لازم للسكون وهو الألف فقل ذياً وتياً في ذا وتا))⁽¹⁰⁹⁾.

3- حذف ألف التأنيث والعوض عنها بالتاء في تصغير الترخيم

تصغير الترخيم هو تصغير الاسم بعد حذف كل ما فيه من حروف زائدة عن أصله حتى يبقى على أصل جذره اللغوي⁽¹¹⁰⁾، وله صيغتان (فُعَيْلٌ) للثلاثي الأصول، و(فُعَيْلٌ) لرباعي الأصول⁽¹¹¹⁾، وتصغير جميع الأسماء المشتركة في الأصل اللغوي على صيغة وتصغير واحد، فعلى سبيل التوضيح فإن (حُمَيْدٌ) يكون تصغيراً لأحمد ومحمد ومحمود وحمدان، ولا يلتفت إلى ما يحدث فيها من لبس؛ لأن قرينة السياق هي التي توصل إلى المراد من مدلولات هذه الأسماء، غير أن هذا لا ينطبق على تصغير الأسماء المؤنثة بالألف فعند تصغيرها ترخيماً تحذف منها الألف لترجع إلى أصلها اللغوي وتزداد عليها التاء، أما إذا صُغِّرَتْ تصغيراً عاماً لم تلحقها التاء، فحمراء وحبلَى عند تصغيرهما يكون تصغيرهما (حُمَيْرَاءُ) و(حُبَيْلَى)، أما إذا صغرتا ترخيماً تلحقهما التاء، وقد ذكر خالد الأزهرى (ت 905هـ) إن هذه التاء هي عوض مما ذهب من الكلمة إذ قال: ((وحمراء وحبلَى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم. فنقول في تصغيرهما تصغير الترخيم: حميرة، وحبيلة بالتاء عوضاً عن ألف التأنيث))⁽¹¹²⁾، والذي يبدو أن هذا العوض جاء للفرق بين تصغير الأسماء وبقيت على أصلها عند التصغير حتى لا يحصل لبس.

المطلب الرابع: بيان عوض المحذوف في النسب والاشتقاق

1- حذف الياء والعوض منها ألف في النسب إلى (فَعِيلَة)

القياس المطرد في النسب إلى (فَعِيلَة) هو (فَعَلِيٌّ) بحذف الياء والتاء مع قلب كسرة العين فتحة وإضافة ياء النسب المشددة⁽¹¹³⁾، وقد ورد سماع ألفاظ كثيرة لم تحذف منها الياء عند النسب إلى (فَعِيلَة) فمنهم من أجاز عدم حذف الياء لكثرة الكلمات الواردة عن العرب فنقول في النسب إلى طبيعة وبديهة طبيعي وبديهي⁽¹¹⁴⁾ ويستثنى من كل هذا إذا كانت (فَعِيلَة) مضعفة أو معتلة العين فلا يحذف منها الياء لذا قالوا: جليلي وطويلي في النسب إلى جلييلة وطويلة⁽¹¹⁵⁾، غير أنه جاء في كلام العرب النسب إلى (زَيْنَة) فقالوا: زباني من غير حذف ولا إبقاء، إذ يرى ابن سيده (ت 458هـ) مجيء النسب على هذه الشاكلة حتى تحافظ الكلمة على حروفها وكرهية الاستئصال في الحذف⁽¹¹⁶⁾، في حين علل ابن الوراق (ت 381هـ) هذا التغيير إذ قال: ((قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى زَيْنَةَ: زِبَانِي، وَكَانَ الْقِيَاسُ زِبْنِي، وَلَكِنْهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ أَلْفًا لِتَخْفِيفِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْذَفُوا حَرْفًا ... وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْأَلْفَ عَوْضًا مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ فَعِيلٍ))⁽¹¹⁷⁾.

وقال النحاس (ت 338هـ) في بيان هذا العوض ((ومن الشاذ قولهم في النسب إلى زينة زباني، زادوا الألف وكأنها عوضٌ من الياء))⁽¹¹⁸⁾.

2- حذف الهمزة والعوض عنها بـ (أَل) في لفظ الجلالة الله

ذكر العلماء أصليين لغوليين لاشتقاق لفظ الجلالة الله:

الأول: ذكره ابن فارس (ت 395 هـ) قائلاً: ((الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبد. فالإله الله تعالى، وسمي بذلك لأنه معبود))⁽¹¹⁹⁾، فعلى قول ابن فارس يكون وزنه (فعال) بمعنى (مفعول)، فالإله بمعنى المفعول أي المعبود⁽¹²⁰⁾ .

والأصل الثاني: له - تعالى اسمه - إنه مشتق من (وله) وقلبت واوه همزة لوقوعها مكسورة في أول الكلمة كما قالوا في وشاح إشاح ودلالته من هذا الأصل ان الخلق يولعون إلى الله في قضاء حوائجهم ويتضرعون إليه بما يصيبهم من مصائب⁽¹²¹⁾، وعلى هذا الرأي يكون أصله (أله) على اعتبار ما آل إليه من تغيير ودخلت عليه (أل) فأصبح (الإله) فكثرة الاستعمال دعت إلى حذف الهمزة للتخفيف ولإزمته (أل) حتى ((صار لزوم الألف واللام عوضاً من المحذوف))⁽¹²²⁾، والذي يدل على أنها عوض ((استجازتهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القسم والنداء، وذلك قولهم: أَقَالُ لِه لِنَفْعَلَنَّ وَيَا أَلله اغْفِرْ لِي أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ عَوْضٍ لَمْ تَنْبُتْ كَمَا لَمْ تَنْبُتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْإِسْمِ))⁽¹²³⁾ .

الخاتمة

في نهاية البحث أود ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها وبشكل موجز

- 1- فرق العلماء بين المفاهيم المتقاربة المعنى كالعوض والبدل، والحذف والاختصار وظهر هذا من باب الخاص والعام.
- 2- لم تكن مطابقة نوعية بين العوض والمحذوف فقد تحذف كلمة ويعوض عنها بحركة، أو بالعكس، أو قد يحذف حرف ويعوض بحركة .
- 3- يأتي العوض عن المحذوف لغرض معين كالعناية والاهتمام، أو الحمل على النظر، أو الحفاظ على دلالة المحذوف، أو لأمن اللبس .
- 4- حصل الحذف لسبب اقتضى ذلك كطلب الخفة، والاختصار في الكلام، والنقاء الساكنين .

الهوامش

- 1: ينظر: العين (عوض): 193/2، وتهذيب اللغة (عوض): 44/3 .
- 2: مقاييس اللغة (عوض): 188/4 .
- 3: المعجم المفصل في علوم اللغة: 435/1 .
- 4: ينظر: الخصائص: 265/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 284/2 .
- 5: ينظر: الصحاح (حذف): 1341/4، والمحكم والمحيط الأعظم (حذف): 291/3 .
- 6: العين (حذف): 201/3 .
- 7: رسالة الحدود: 70 .
- 8: ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 387/4 .

- 9: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 52 / 2 .
- 10: الكتاب: 417/3 .
- 11: ينظر: المقتضب: 120/1 .
- 12: ينظر: علل النحو: 183 .
- 13: ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 231/2 .
- 14: ينظر: الأصول في النحو: 46/1، وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: 59/1، وشرح التصريح على التوضيح: 67/1 .
- 15: ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 55/1 .
- 16: ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 59/1 .
- 17: علل التنثية: 80 - 82 .
- 18: اللمع في العربية: 19 .
- 19: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد: 60 / 1 - 61 .
- 20: اللباب في علل البناء والإعراب 81 / 2 .
- 21: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 130/3، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 73/3 - 74، وهمع الهوامع: 192/2 - 193، ومعاني النحو: 118/3 .
- 22: همع الهوامع: 193/2 .
- 23: شرح شذور الذهب للجوجري: 259/1 .
- 24: علل النحو: 229، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 83/2 .
- 25: ينظر: اللمع في العربية: 36، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 226/1، والنحو الوافي: 548/1 .
- 21 -
- 26: همع الهوامع: 437/1 .
- 27: ينظر: شرح الكافية الشافية: 417/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 257/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 236/1، والنحو الوافي: 582/1 .
- 28: ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 139، وشرح التصريح على التوضيح: 257/1، النحو الوافي: 582/1 .
- 29: ينظر: ديوان العباس بن مرداس السلمي: 128 .
- 30: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 257/1، والنحو الوافي: 582/1 .
- 31: ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 237/1 .
- 32: شرح الكافية الشافية: 417/1، و ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 237/1، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 504/1 .
- 33: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 257/1 .
- 34: ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 237/1، وهمع الهوامع: 444 / 1 .
- 35: ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 205/1 .
- 36: ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: 233، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 300/1 .

- 37: همع الهوامع: 507/1 .
- 38: ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 216/1، والجنى الداني في حروف المعاني: 130 .
- 39: نتائج الفكر: 267 .
- 40: اللباب في علل البناء والإعراب: 205/1 .
- 41: ينظر: شرح ابن عقيل: 300/2، وهمع الهوامع: 511/1 .
- 42: معاني النحو: 314/1 .
- 43: ديوان الطرماع: 280 .
- 44: الكتاب: 233/4، وينظر: الأصول في النحو: 229/1 .
- 45: ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: 114، وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: 321/1 - 322
- 46: يريد بالهاء ضمير الشأن وهو اسم أن المخففة المحذوف .
- 47: الأصول في النحو: 239/1، وينظر: علل النحو: 448 .
- 48: ينظر: النحو الوافي: 679/1 هامش 7 .
- 49: شرح الكافية الشافية: 1377/3 .
- 50: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 72/4، وشرح ابن عقيل: 301/3، وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: 87/3 .
- 51: ينظر: اللامات: 70، وشرح ابن عقيل: 300/3، وشرح شذور الذهب للجوجري: 416/2 - 417، وشرح الاشموني: 85 /3 - 86 .
- 52: ينظر: جامع الدروس العربية: 15/3 .
- 53: علل النحو: 298 .
- 54: معترك الاقران في إعجاز القرآن: 231 /1 .
- 55: شرح الحدود النحوية: 105 .
- 56: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 193/2، وشرح ابن عقيل: 134/2، وشرح الاشموني: 475/1، وشرح التصريح على التوضيح: 504/1، وهمع الهوامع: 122/2، والنحو الوافي: 225/2 .
- 57: ينظر: شرح ابن عقيل: 126/2 .
- 58: ينظر: همع الهوامع: 122/2، والنحو الوافي: 225/2 .
- 59: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 651/2 .
- 60: ينظر: شرح الاشموني: 475/1 .
- 61: ينظر: النحو الوافي: 36/4 .
- 62: شرح التصريح على التوضيح: 223/2 .
- 63: ينظر: شرح أشعار الهذليين: 1346/3 .
- 64: ينظر: شرح ابن عقيل: 264/3 .
- 65: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 111/3 .
- 66: ينظر: النحو الوافي: 77/4 .
- 67: ديوان المهلهل: 32 .

- 68: ينظر: شرح الكافية الشافية: 1337/3، وأوضح المسالك: 44/4، وشرح التصريح على التوضيح: 244/2.
- 69: اللامات: 89 - 90 .
- 70: معاني النحو: 288/4 .
- 71: الكتاب: 25/1، وينظر: سر صناعة الإعراب: 199/1، والممتع الكبير في التصريف: 150/1 .
- 72: ينظر: المتمتع الكبير في التصريف: 152/1، وإيجاز التعريف في علم التصريف: 98 .
- 73: ينظر: المفتاح في الصرف: 90 .
- 74: الإعلال والإبدال في الكلمة العربية: 63 .
- 75: من شواهد المقتضب: 98/2، وعلل النحو: 559، والخصائص: 145/1 .
- 76: ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1634/3 .
- 77: علل النحو: 184 .
- 78: المصدر نفسه: 184 .
- 79: ينظر: المتمتع الكبير في التصريف: 282/1، وشرح الجاربردي على الشافية: 322/2، والنحو الوافي: 800/4 .
- 80: ينظر: الفلاح شرح المراح: 11 .
- 81: ينظر: المقتضب: 88/1، والممتع الكبير في التصريف: 283/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1631/3 .
- 82: المقتضب: 89/1 .
- 83: ينظر: المخصص: 315/4، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1631/3 .
- 84: ينظر: ديوان الفضل بن عباس: 22 .
- 85: ينظر: المنصف: 111، ونزهة الطرف: 14، وأوزان الفعل ومعانيها: 74، والأبنية الصرفية في كتاب العين: 28 .
- 86: أدب الكاتب: 354 .
- 87: ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: 74، وجوهر القاموس في الجموع والمصادر: 312 - 313، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 218 .
- 88: ينظر: الأصول في النحو: 116/3 .
- 89: اللباب في علل البناء والإعراب: 271/2 .
- 90: هناك خلاف بين العلماء في الألف المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إن الألف الزائدة هي المحذوفة، وذهب الاخفش إلى أن الأصلية هي التي حذفت، ينظر: المتمتع الكبير في التصريف: 316/1 .
- 91: ينظر: المنصف: 992، والممتع الكبير في التصريف: 316/1، وإيجاز التعريف في علم التصريف: 389، والمعجم المفصل في علم الصرف: 148 .
- 92: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ثبا): 2291/6 .
- 93: تم ذكر الخلاف في هامش رقم 90 .
- 94: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 865/2 .

- 95: الكتاب: 417/3 .
- 96: ينظر: المصدر نفسه: 448/3، وأسرار العربية: 254، وشرح الشافية: 327/1 .
- 97: المقتضب: 119/1 .
- 98: ينظر: الكتاب: 417/3 .
- 99: ينظر: جوهر القاموس في الجموع والمصادر: 124، وشذا العرف: 124، والصرف الكافي: 219 .
- 100: علل النحو: 523 .
- 101: المصدر نفسه: 523، وينظر: أسرار العربية: 251 .
- 102: ينظر: الكتاب: 487/3، وشرح الشافية: 284/1، وشذا العرف: 158، والصرف الواضح: 70 .
- 103: من شواهد المقتضب: 289/2، ومغني اللبيب: 816/1 .
- 104: ديوان رؤبة: 190 .
- 105: ينظر: شرح ابن عقيل: 151/4 .
- 106: شرح الجاريري على الشافية: 64/2 .
- 107: المصدر نفسه: 64/2 .
- 108: شرح التصريح على التوضيح: 150/1 - 151 .
- 109: حاشية ابن جماعة على شرح الجاريري للشافية: 64/2 .
- 110: ينظر: المقتضب: 293/2، والمفصل: 257، والتطبيق الصرفي: 137 .
- 111: ينظر: الأصول في النحو: 60/3، وشرح الكافية الشافية: 1926/4، والصرف الواضح: 73 .
- 112: شرح التصريح على التوضيح: 580/2 .
- 113: ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 321/1، وأدب الكاتب: 280، وشذا العرف في فن الصرف: 163 .
- 114: ينظر: التطبيق الصرفي: 148 .
- 115: ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 163 .
- 116: ينظر: المخصص: 160/4 .
- 117: علل النحو: 544 .
- 118: عمدة الكتاب: 256 .
- 119: مقاييس اللغة (أله): 127/1 .
- 120: ينظر: مختار الصحاح (أله): 20 .
- 121: ينظر: لسان العرب (أله): 468/13، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 14/2 .
- 122: اللباب في علل البناء والإعراب: 365/2، وينظر: اللامات: 52 .
- 123: مختار الصحاح (أله): 20 .

قائمة المصادر

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة عبدالرزاق الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ - 1965م .
- الأبنية الصرفية في كتاب العين: عبدالكريم عبد أحمد البياتي، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية، بإشراف: أ.م.د. خولة محمود فيصل، 1428هـ - 2008م .

- أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري (276 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة التجارية - مصر، ط4، 1963 .
- أسرار العربية: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ - 1999م .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت .
- الإعلال والإبدال في الكلمة العربية: د. صلاح شعبان
- أوزان الفعل ومعانيها: د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .
- إيجاز التعريفات في علم التصريف: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت 672هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ - 2002م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة .
- التطبيق الصرفي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974م .
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م
- توضيح المقاصد والمسالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م .
- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993 م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م
- جوهر القاموس في الجموع والمصادر: محمد شفيع القزويني، تحقيق: محمد جعفر الشيخ إبراهيم، منشورات منتدى النشر، النجف الأشرف .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: لابن جماعة، مطبوع ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، ط3، 1404هـ - 1984م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 293هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م .

- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت .
- ديوان الطرماح: تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط2، 1994م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد، 1968م
- ديوان الفضل بن عباس اللهي: صنعة وتحقيق: مهدي عبدالحسين النجم، المواهب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م .
- ديوان المهلهل: شرح وتحقيق: أنطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م .
- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت 384هـ)، تحقيق : إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبدالنور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1395هـ - 1975م .
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (293هـ)، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم - دمشق، ط1، 1985.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت 1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط20، 1400 هـ - 1980 م .
- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت 275هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة، ط1، 1384هـ .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م .
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م .
- شرح الحدود النحوية: عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م .
- شرح الجاربردي: للجاربردي، مطبوع ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، ط3، 1404هـ - 1984م
- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1975 م .
- شرح شذور الذهب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري (ت 889هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ - 2004م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م .
- الصرف الكافي: أيمن أمين عبدالغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2010م .
- الصرف الواضح: عبد الجبار علوان النائلة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م .
- علل التنثية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر .
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ط1، 1420 هـ - 1999م .
- عمدة الكتاب: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط1، 1425 هـ - 2004 م .
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
- الفلاح شرح المراح: ابن كمال باشا (ت 940هـ)، مطبوع ضمن شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ثانيهما لشمس الدين أحمد المعروف ديكنقوز (ت 855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379 هـ - 1959 م .
- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (ت 285هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط3، 1417 هـ - 1997 م .
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م .
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1405 هـ - 1985م .
- اللباب علل البناء والإعراب: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر - دمشق، ط1، 1995 .
- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ .
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الكاتب (ت 637هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت، 1420 هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المروسي (ت 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م .
- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط5، 1420 هـ - 1999م .

- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م .
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط2، 1423هـ - 2003م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م .
- المعجم المفصل في علم الصرف: راجي الأسمر، مراجعة الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ - 1997م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م .
- المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471هـ) تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م .
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م .
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت .
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور (ت 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ - 1954م .
- نتائج الفكر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1412 - 1992م .
- النحو الوافي: عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، ط15 .
- نزهة الطرف في علم الصرف: أحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية - مصر .

